

صدى المحاكم

نشرة دورية تصدر عن المجلس الأعلى للقضاء - يناير 2025 - العدد 26



سعادة الرئيس يشهد إطلاق استراتيجيتي «التجارة» و«الصناعات التحويلية»



5 دورات جديدة في «كوبايلوت»
لمنتسبي المجلس

ص «34»



إدارة الشؤون المالية تحتفل
بإقفال موازنة 2024

ص «21-18»



المحاكم الابتدائية و«التنفيذ»
تعقد لقاءاتها السنوية

ص «17-8»

تكريم 115 موظفاً بالمحاكم الابتدائية
ص «10»



نشرة دورية داخلية
تصدر عن المجلس
الأعلى للقضاء - قطر

حصة المهندي

مدير إدارة العلاقات
العامة والاتصال

علي الكبيسي

رئيس قسم
العلاقات العامة

أحمد مشاهد

معاذ محمد

سارة المهندي

عهدود المري

فاطمة العبيدي

جنان السادة

نواره الملا

مزنة الشمري

فريق العمل

للتواصل والمشاركة:

44575361

proffice@sjc.gov.qa



إدارة الشؤون المالية تختتم إقفال موازنة
2024 وتقدم عرض تفصيلي لقطاع شؤون
الخدمات المشتركة

ص «18»



العدالة الإلكترونية تطلق حزمة
من الخدمات الإلكترونية

ص «23-22»



تدشين الخدمات المحدثة لمحكمة
التنفيذ

ص «24»



تضيرات مستمرة للمشاركة بجائزة التميز
الحكومي

ص «27-26»

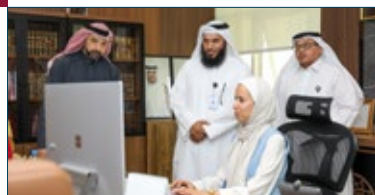


93 ألف مشترك فعال بتطبيق مزادات
المحاكم

ص «30»

40 دورة لورش تطبيقات الذكاء
الاصطناعي «كوبايت» و120 مشارك
بالمحلة الأخيرة

ص «34»



الذكاء الاصطناعي في القضاء: نحو منظومة عدالة قوية وحديثة

يشهد العالم تحولات جذرية مع تطوّر تقنيات الذكاء الاصطناعي التي دخلت مختلف القطاعات، ومن أبرزها قطاع القضاء. فالمجلس الأعلى للقضاء، باعتباره حجر الزاوية في تحقيق العدالة وحفظ الحقوق، يقف أمام فرصة استثنائية لتوظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء، وتسريع الإجراءات، وضمان عدالة أكثر شفافية وفعالية. وخلال المراحل السابقة عمل المجلس على تحفيز العاملين على الانخراط الفعّال في مسيرة التحوّل الرقمي. وشملت هذه التحفيزات تنظيم ورش عمل توعوية حول أهمية الذكاء الاصطناعي في القضاء؛ كذلك دورات تدريبية على استخدام التقنيات الحديثة مع تحفيز الزملاء على المبادرة بتطوير مهاراتهم التقنية والقانونية. فضلا عن تسليط الضوء على النماذج العالمية الناجحة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في القضاء. وبات واضحا أن من أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء تحليل النصوص القانونية والمستندات بكفاءة تفوق قدرة البشر. كما يمكن للتقنيات المتطورة معالجة آلاف الصفحات في وقت قصير، مما يساعد القضاة والموظفين على الوصول إلى المعلومات الأساسية بشكل أسرع واتخاذ قرارات مستنيرة. ورغم هذه الفوائد الهائلة للذكاء الاصطناعي، يبقى الدور البشري محورياً لضمان نجاح هذه التكنولوجيا. فالذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن الخبرة القانونية أو القيم الإنسانية التي يحملها القضاة والعاملون في القطاع. ومن هنا كان الاهتمام الكبير بتطوير مهارات الزملاء في المجلس الأعلى للقضاء لضمان تحقيق أفضل النتائج. ولا شك أن التقنيات الحديثة قد أحدثت تحولاً نوعياً في تسهيل الخدمات القضائية للمواطنين والمقيمين في دولة قطر، حيث تم تبسيط الإجراءات وتقليلها. فمن خلال تطبيقات المجلس وبوابة الخدمات الإلكترونية يمكن للمواطنين الوصول إلى خدمات مثل تقديم الدعاوى إلكترونياً، تتبع حالة القضايا. كل ذلك يعزز الشفافية ويضمن أن تكون العمليات القضائية متاحة وسهلة الفهم للجمهور. أخيراً فإن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو فرصة لتعزيز العدالة وتطوير أداء المنظومة القضائية. إلا أن هذا النجاح لن يتحقق إلا بتعاون جميع الأطراف، وبتضافر جهود الجميع ستنحول الرؤية إلى واقع. فالمجلس الأعلى للقضاء، كرمز للعدالة، لديه الفرصة ليكون رائداً في تبني هذه التقنيات، مما يرسّخ مكانته كمؤسسة حديثة وفعّالة تخدم المجتمع بكل شفافية ونزاهة.

معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية قام بتدشينهما مؤخراً

رئيس المجلس الأعلى للقضاء يشهد إطلاق استراتيجيتي «التجارة» و«الصناعات التحويلية»

وأقيم الحفل بمركز قطر الوطني للمؤتمرات، تحت شعار «تحقيق نمو اقتصادي مستدام»، حيث تسعى الاستراتيجيتان إلى بناء صناعة تحويلية مبتكرة لمستقبل مستدام، وتتماشيان مع رؤية قطر الوطنية 2030، وتتكاملان مع استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة NDS3. وتهدفان إلى تعزيز النمو الاقتصادي

الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، بتدشين الاستراتيجيتين، وذلك بحضور عدد من أصحاب السعادة الوزراء، وكبار المسؤولين، وممثلو القطاع الصناعي والاقتصادي في الدولة، إلى جانب السيدة ميثه النعيمي، وكيل وزارة مساعد لشؤون مكتب سعادة رئيس المجلس.

شهد سعادة الدكتور حسن بن لحدان الحسن المهندي، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، رئيس محكمة التمييز، صباح الخميس، 9 يناير 2025، إطلاق استراتيجيتي وزارة التجارة والصناعة، وقطر الوطنية للصناعات التحويلية 2024-2030. وخلال حفل التدشين، الذي نظّمته الوزارة، تفضل معالي





يذكر أن مشاركة المجلس في حفل التدشين تأتي انطلاقاً من دوره الداعم لهاتين الاستراتيجيتين، ولأهداف ومشروعات وزارة التجارة والصناعة، حيث يساهم «الأعلى للقضاء» فيها بدور فاعل، من خلال تأمين منظومة تشريعية متطورة، تؤسس لبيئة استثمارية آمنة، تدعم توجهات الدولة لتعزيز وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وتساهم في سرعة الفصل بالمنازعات التجارية والاستثمارية، حيث تتكامل توجهات المجلس مع رؤى الوزارة المستقبلية في توفير بدائل تقاضي، تعزز المنظومة الاقتصادية والاستثمارية، وتدعم في الوقت نفسه عمليات جذب الاستثمار الخارجي، الداعمة للمؤشرات الاقتصادية والتجارية وممارسة الأعمال في الدولة.

بالإضافة إلى تعزيز الاستثمارات الصناعية السنوية لتصل إلى 2.75 مليار ريال بحلول 2030. كما تهدف استراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية، التي تتضمن 15 مبادرة و60 مشروعاً، إلى تنويع الصناعات التحويلية بنسبة 50 %، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة إلى 36 مليار ريال، ورفع تصنيف دولة قطر لتكون ضمن أفضل 40 دولة في مؤشر التنافسية الصناعية لبناء اقتصاد أكثر استدامة. وتركز الاستراتيجية على التحول نحو الصناعات الذكية والخضراء، وتعزيز البحث والتطوير لزيادة الإنتاجية، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل، مع تعزيز مشاركة القوى العاملة القطرية في هذا القطاع الحيوي.

المستدام، وتنويع القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير الصناعات التحويلية، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي. وحددت استراتيجية الصناعات التحويلية المحاور الأساسية لتعزيز قدرات هذا القطاع عبر رفع معدل ناتجه الإجمالي، وتسريع نموه كمحرك للتنمية والابتكار. وتهدف الوزارة من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعزيز إمكانيات النمو والقدرة التنافسية للقطاع الصناعي في الدولة، بهدف تحقيق نتائج رئيسية، تشمل رفع القيمة المضافة للقطاع إلى 70.5 مليار ريال، وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية إلى 49 مليار ريال،

توفير منظومة تشريعية تخدم البيئة الاستثمارية

المجلس شريك فاعل وداعم لممارسة الأعمال وتنويع القاعدة الاقتصادية



دعم مستمر لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتنويع قطاعاته

تسريع الفصل في المنازعات التجارية وتحسين جودتها



خلال افتتاحه الملتقى السنوي للمحاكم الابتدائية.. القاضي الدكتور غانم الحميدي:

العمل القضائي رسالة تحمل في طياتها قيم العدالة والمساواة



والإخلاص». وأضاف سعادة القاضي الدكتور غانم الحميدي، لنجعل من كل يوم فرصة جديدة للارتقاء بمستوى أداثنا، ولنستمر بالتعاون، ودعم بعضنا البعض، ولنجعل من روح الفريق أساس نجاحنا، ولننتذكر على الدوام أن كل جهد نبذله، مهما كان صغيراً يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً. وحث سعادته الجميع على العمل من أجل تحقيق العدالة، بقوله: «دعونا نعمل معاً لتحقيق العدالة التي ينشدها الجميع، ولنجعل من المجلس الأعلى للقضاء رمزاً للجودة، والدقة في كل ما نقوم به».

افتتاحه لفعاليات الملتقى السنوي للمحاكم الابتدائية (المحكمة المدنية، الأسرة، الجنائية)، للموسم القضائي 2024 - 2025، والذي عقد في مبنى حزم المرخية، يوم الأربعاء 15 يناير 2025، بحضور الأسرة الإدارية والفنية والقضائية، وعدد من المدعويين والضيوف. وخاطب سعادته الحضور، قائلاً: «لنضع الجودة والدقة في كل ما نقوم به، فعندما نعمل بدقة نعزز ثقة الناس في نظامنا القضائي، وعندما نلتزم بالجودة نظهر احترامنا لرسالتنا وقيمنا، لنكن دائماً مثلاً يحتذى به في العمل الجاد،

أكد سعادة القاضي الدكتور غانم الحميدي، رئيس المحكمة الابتدائية أهمية العمل بروح الفريق الواحد لمواصلة تحقيق النجاحات والإنجازات القضائية، مؤكداً أن العمل الذي يقوم به منتسبو المحكمة وسلكها القضائي ليس مجرد واجب، بل هو رسالة تحمل في طياتها قيم العدالة والمساواة. جاء ذلك في كلمة سعادته خلال



الإلتزام بالجودة يظهر احترامنا لرسالتنا العدلية



على هامش الملتقى السنوي للمحاكم الابتدائية

تكريم 115 موظفاً بالمدينة والأسرة والجنائية والتوثيقات الأسرية

القضائي الحالي، 2024 - 2025، والذي عقد في مبنى حزم المرحية، يوم الأربعاء 15 يناير 2025، بحضور الأسرة الإدارية والفنية والقضائية.

والأسرة، والجنائية)، بالإضافة إلى 20 متميزاً من العاملين بإدارة التوثيقات الأسرية، وذلك على هامش اللقاء السنوي للمحاكم الابتدائية، للموسم

كرم سعادة القاضي الدكتور غانم الحميدي، رئيس المحكمة الابتدائية، 95 موظفاً من منتسبي المحاكم الابتدائية الثلاث (المحكمة المدنية،



العبدالرحمن، وفصل القحطاني، سامح النجار، وأحمد قاسم، وحمزة ناصر.

2 محكمة الأسرة: مريم القبيسي، وشرعة الدوسري، ومشاعل السويدي، وغادة مهدي، ومريم الحمادي، وعمر نورين، ومحمد أحمد، ويوسف وحيد، ومبارك النعيمي، وخالد العبدالله، ومحمد علي، وحامد محمد، ومحمد يحيى، ومحمد العجيل، وسعيد الهاجري، وحسين اليافعي.

الشعبي، وشيخة العمادي، وهيا القحطاني، وسلمى العيدان، وحصّة العبدالله، وعيسى الكواري، وعبدالرحمن الباكر، وفضل السعدي، ومحمد الحامد، وأحمد عبدالرحمن، وسلطان الحراسي، ومحمد أنصاري، وأحمد جبران، وحفيظ بخش، وأحمد معصومي، وعصام الدين محمد، وانجدان الراشدي، وخليفة البوعينين، وتركى مخدوم، وسيد يوسف، حمد المري، ومحمد العنزي، وصالح

وشمل التكريم قرابة 34 متميزاً من المحكمة المدنية، و16 متميزاً من محكمة الأسرة، و45 من الجنائية، **1** المحكمة المدنية: نورة الكواري، نورة المالكي، ومريم علي، دانه العمادي، ومنى السليطي، ومريم الكواري، وشيخة النعيمي، وبشاير

3 المحكمة الجنائية:

نور هلال، وعائشة الدوسري، ورفعيه المهندي، وهيا الشهبواني، وهيا الخاطر، وعائشة المهندي، والجازي النعيمي، ومريم النعيمي، ومنيرة الغزال، وفاطمة المحمدي، وموزة القبيسي، ونورة القحطاني، وحنان إبراهيم، وشيخه الجبر، وفاطمة السوادي، وناصر المجور، وراشد البوعينين، وعبدالله افلج، ورضا عبدالله، ومحمد الطرفاية، والحسين اجيد، محمد حسين، وسعود

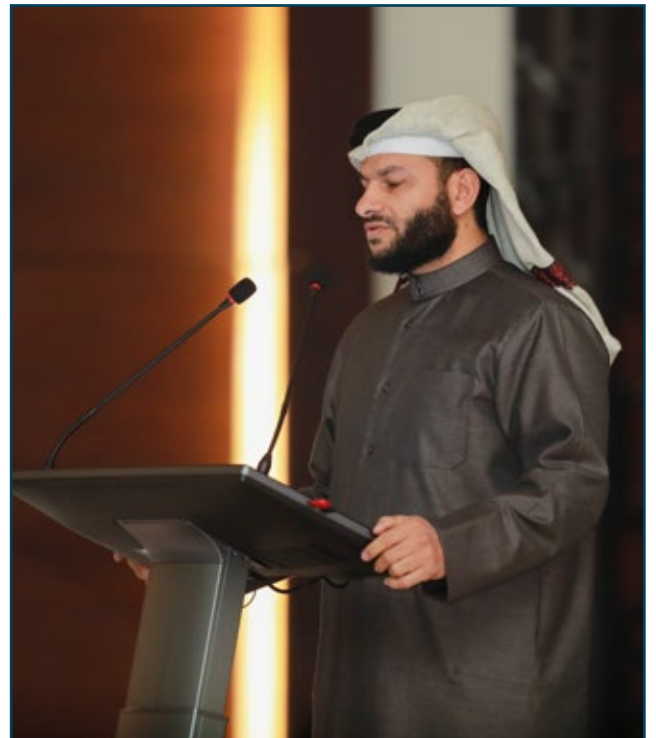
4 التوثيقات الأسرية:

سعيدة السليطي، وهند المنصوري، وفاطمة التعيبي، ونورة المري، وعليا القحطاني، ومها الكواري، وسارة كروز، ومنيرة المري، وريم البدر، وموزة المالكي، وأحمد اليزيدي، وشريف جلال، ومصطفى شاهين، ومحمود حماد، وعبدالله الخليل، وعادل عبدالرؤوف، وممدوح عثمان، ومحمد الفاتح قرشي، وأحمد حمدانا، وإبراهيم الفرا،

اليافعي، وأحمد حاج، وجلال نصر، وعمر الحامد، وخليفة العبدالله، وطارق شاهين، أحمد حسنين، وجابر اليزيدي، وعبدالمجيد إبراهيم، وخالد الحمادي، شادي الشريف، وعلي خليل، وحسام محمد، وسلمان أنصاري، ومحمد الشرشني، وفاضل الحرازي، وطلال المطوع، وفهد المالكي، وخالد الحمادي، وشادي الشريف، وعبدالله الشروقي، وفیصل شاه، وعبدالقادر تاج السر، وأحمد عبدالوهاب، وإبراهيم الزيني.



العمل بروح الفريق الواحد لمواصلة تحقيق الإنجازات القضائية



لنكن مثلاً يحتذى به في الإخلاص والعمل الجاد



في لقاءها السنوي الأول بمنى حزم المرخية محكمة التنفيذ تستعرض مستجدات تطبيق القانون الجديد



الصادرة عنها، بالإضافة إلى لمحة عن مستجدات تطبيق مزادات المحاكم وما شهده من تطورات، ساهمت في نقل هذه المزادات من الطريقة التقليدية إلى العالم الافتراضي، وجعلتها أكثر شمولية، وشفافية،

حزم المرخية، يوم الثلاثاء 14 يناير 2025، أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الموسم القضائي الماضي، على صعيد الفصل في الدعاوى المتداولة، والمحفوظة نهائياً، وإجمالي الطلبات والقرارات

استعرضت محكمة التنفيذ في لقاءها السنوي، الذي عقد بمنى



الأصناف المعروضة أكثر تنوعاً، وذلك بعد أن ساهمت مواكبة التقنيات في تبسيط إجراءات التنظيم. ونوهت السيدة ميثة النعيمي، وكيل وزارة مساعد لشؤون مكتب الرئيس، بجهود كافة منتسبي محكمة التنفيذ، مشيدة بما بذلوه من تفان طوال الفترة الأخيرة، والذي ساهم في مواصلة تحقيق الإنجازات القضائية. وعرض خلال اللقاء، إحصائية لدعاوى وقرارات، عامي 2023-2024، التي جاءت على النحو التالي:

جودة الأحكام والقرارات، الصادرة عن مختلف الدوائر القضائية للمحكمة. من جانبه، قدم السيد عثمان الحمود، مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية، ومدير إدارة أمانات المحاكم بمحكمة التنفيذ، لمحة عامة عن تطبيق مزادات المحاكم، الذي حقق نقلة نوعية غير مسبقة في تاريخ تنظيم المزادات القضائية، حيث باتت تعقد في ظل مسيرة التحول الرقمي للمجلس الأعلى للقضاء بيسر وسهولة، وأصبحت

وتنوعاً في الأصناف المعروضة. كما استعرضت أبرز ملامح قانون التنفيذ القضائي، رقم 4 لسنة 2024، والمؤشرات الأولية التي حققها بعد دخوله حيز التطبيق في 2024/11/18. وخلال اللقاء، الذي قدمته السيدة فاطمة الظاهري، تحدثت سعادة القاضي محمد الكبيسي، نائب رئيس محكمة التنفيذ، عن دور المحكمة في تعزيز العدالة، وترسيخ سيادة القانون، مستعرضاً أهم إنجازات الموسم الأخير، والتي عززت من

السنة	عدد الدعاوى	المحفوظة نهائياً	إجمالي الطلبات	مجموع القرارات
2023	154067	103226	6846	20143
2024	158721	244216	9584	79585

المهنية المقبلة. منوهين بمسيرته المهنية، ودوره في تعزيز رسالة المحكمة.

من جهد وتفانٍ طوال فترة إدارته للمحكمة، حيث تمنى له الجميع دوام التقدم والنجاح والتوفيق في مسيرته

وفي نهاية الحفل، تم تكريم الدكتور حمزة الدوسري، المدير الإداري السابق للمحكمة، تقديراً لما بذله



دور هام للمحكمة في تعزيز العدالة وترسيخ القانون



تفاني الجميع عزز المسيرة القضائية وجودة أحكامها



بحضور الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة

إدارة الشؤون المالية تختتم إقفال موازنة 2024 وتقدم عرض تفصيلي لقطاع شؤون الخدمات المشتركة



التحول الرقمي والدفع الإلكتروني عزز الإنجازات

قطريون يتولون جميع مراحل صرف وتدقيق وإعداد وإدارة الموازنة ومتابعتها وفق خطط تنظيمية وزمنية واضحة ومحددة. من جانبه، قدم السيد عبدالله المري، رئيس قسم الإيرادات عرضاً عن الإيرادات المحصلة لعام 2024 مقارنة بـ 2023، حيث تمت الإشارة إلى التطورات التي أدت إلى زيادة الإيرادات بنسبة 15%، ويعود ذلك إلى زيادة قنوات الدفع والتحول الرقمي وحملات التوعية، بالإضافة إلى الإقبال على الخدمات الإلكترونية من قبل المتقاضين، منوهاً بدور طاقم عمل القسم وإدارة عمليات المحاسبة والتدقيق

15% نسبة الزيادة في الإيرادات المحصلة

التي تعكس عمق الفرع بإغلاق أعمال عام كامل، معلنة نجاح فرق عمل في إتمام سلسلة أعمال التنظيم والمتابعة والتنسيق مع الجهات المعنية وعمليات المحاسبة والتدقيق، ما أدى إلى إقفال السنة المالية 2024 في وقت مبكر بفضل الالتزام بخطة العمل السنوية. وأوضحت أن الإدارة بدأت في تنفيذ الخطط المالية المجهزة والمشاريع المقررة للعام المالي 2025، جنباً إلى جنب مع عمليات إقفال موازنة المجلس للعام المالي 2024. وقالت: تفخر الإدارة بأن 100% من كادر العمل بقسم الحسابات من المحاسبين والماليين هم

100% من كوادر قسم الحسابات قطريون

احتفلت إدارة الشؤون المالية في المجلس الأعلى للقضاء باختمام الأعمال المالية لسنة 2024، والانتفاء من أعمال إقفال الموازنة، وذلك بحضور السيد جاسم المهدي، الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة، حيث تم استعراض إنجازات الإدارة، وتبادل الملاحظات والتوصيات. وأعربت السيدة آمنه العنزان، مدير إدارة الشؤون المالية، عن سرورها بمشاركة فريق العمل هذه اللحظات

بدء تنفيذ الخطط المالية للعام المالي 2025

الإقفال المبكر جاء بفضل الالتزام بالخطة السنوية



إتمام عمليات المحاسبة والتدقيق بنجاح

إدارة الموازنة تمت وفق خطط تنظيمية وزمنية واضحة ومحددة



عرض إحصائي لمشاريع «المشتريات» في 2024



داعمة لتسيير وإدارة العمل المالي. وأعربت عن تقديرها لجميع موظفي الإدارة على جهودهم المبذولة طوال العام المالي الماضي، وحرصهم على الارتقاء بمستوى الأداء بتقديم أفضل المخرجات الإدارية والمالية بأعلى كفاءة وجودة، امتثالاً لتوجيهات سعادة رئيس المجلس بأهمية تعزيز متانة الأداء المالي والمحاسبي، والالتزام بالأنظمة الرقابية. وقدمت شكرها لجميع الوحدات الإدارية بالمحاكم عامة، وبقطاع شؤون الخدمات المشتركة بالمجلس خاصة، على التعاون المثمر الذي أسهم في إنجاز جميع الأعمال المالية للمجلس.

وتتحد جميع فرق الإدارة بجميع الأقسام والمستويات في استشرعها للمسؤولية، من خلال حرصها على تفعيل عناصر الرقابة الوقائية والملازمة والنهائية، بشكل يعكس جودة ومتانة المنظومة المالية بالمجلس. وأثنى السيد الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة على كفاءة الكوادر القطرية العاملة في إدارة الشؤون المالية، معبراً عن ثقته بقدرة وأداء هذه الكوادر، متمنياً لهم مزيداً من الرقي والتقدم. وفي الختام، قدمت مدير إدارة الشؤون المالية شكرها للسادة مساعد المدير ورؤساء أقسام الإدارة، معتبرة إياهم طاقات واعدة وركائز

وإعداد الدراسات المالية والمقارنة. وتحدث السيد عبدالله البوعيين، رئيس قسم المشتريات، عن التطورات التي شهدتها القسم، ومقارنة نتائج الأعمال بين العامين، وقام بعرض إحصائيات المشاريع التي تم العمل عليها في 2024 من خلال لجنة المناقصات والمزايدات وفريق التعاقد بالسقف المعتمد ومناقشتها مع السيد الوكيل المساعد لشؤون الخدمات المشتركة، مشيداً بالأداء الاستثنائي لفريق عمل قسم المشتريات وكفاءته وفاعليته في إعداد الوثائق وإدارة جميع مراحل المشتريات الحكومية الخاصة بمشاريع المجلس وصولاً إلى إبرام العقود.

تدشين الخدمات المحدثّة لمحكمة التنفيذ

العدالة الإلكترونية تطلق حزمة جديدة من الخدمات والتوسع في التقاضي عن بُعد

بموجب تعديلات قانون التنفيذ الجديد

وتتيح خدمة تسجيل طلب تنفيذ أوراق رسمية للأفراد، والمحامين، والأطراف الاعتبارية، والجهات الحكومية، تقديم طلباتهم للأوراق الرسمية التالية: الشيكات، وعقود الإيجار، ومحاضر الصلح، والوثائق الرسمية. وتأتي هذه الخدمات ضمن الحزمة الأولى، للإصدارين الثاني والثالث، الخاصة بتعديلات قانون التنفيذ القضائي.

تتضمن 3 خدمات مبتكرة وحديثة

وتكون خدمة تسجيل طلب محكمة التنفيذ وما يصاحبها من طلبات فرعية لافتتاح طلبات تنفيذ الأحكام، أو الأوامر على العريضة الصادرة عن كل من المحاكم التالية: الابتدائية، والاستئنافية، والتمييز. ويكون التسجيل إما عن طريق خدمة التسجيل المتوفرة في البوابة الإلكترونية، أو عن طريق زيارة شبك خدمات الجمهور في مبنى محكمة التنفيذ.

جاءت ضمن الإصدارين الثاني والثالث

أعلنت محكمة التنفيذ عن إطلاق خدماتها المحدثّة، بموجب قانون التنفيذ القضائي، رقم 4 لسنة 2024، عبر البوابة الإلكترونية للمحاكم، [Eservices.sjc.gov.qa](https://eservices.sjc.gov.qa)، والتي تتضمن: تحضير وتسجيل طلب تنفيذ، وتسجيل طلب تنفيذ أوراق رسمية. وأشارت المحكمة إلى أنه إلى جانب البوابة الإلكترونية بالإمكان طلب هذه الخدمات عبر فروعها في مباني المحاكم.

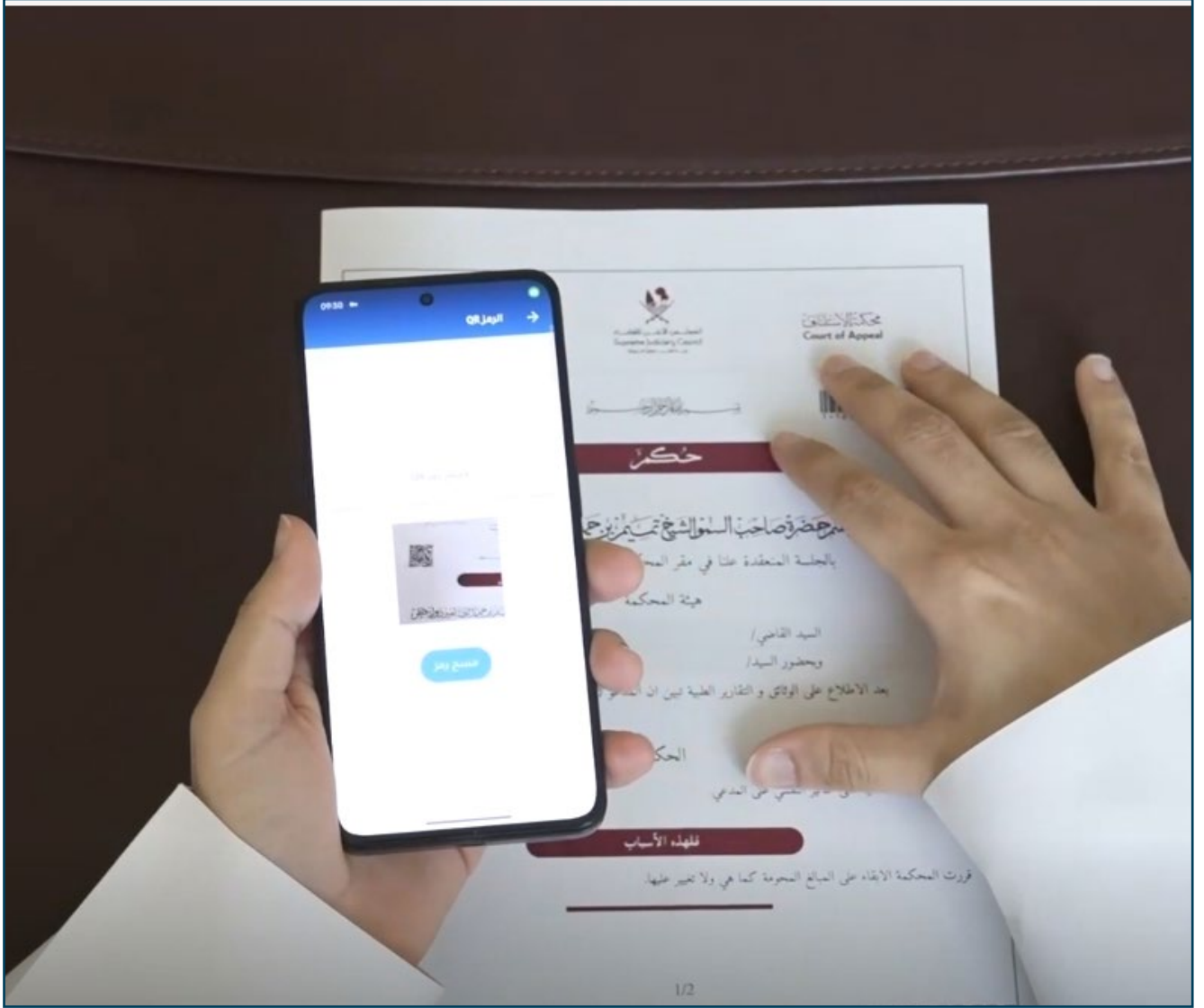
متاحة لـ 4 فئات



تعزز مسيرة التحول الرقمي



تحقق إلكترونياً من صحة الوثائق القضائية



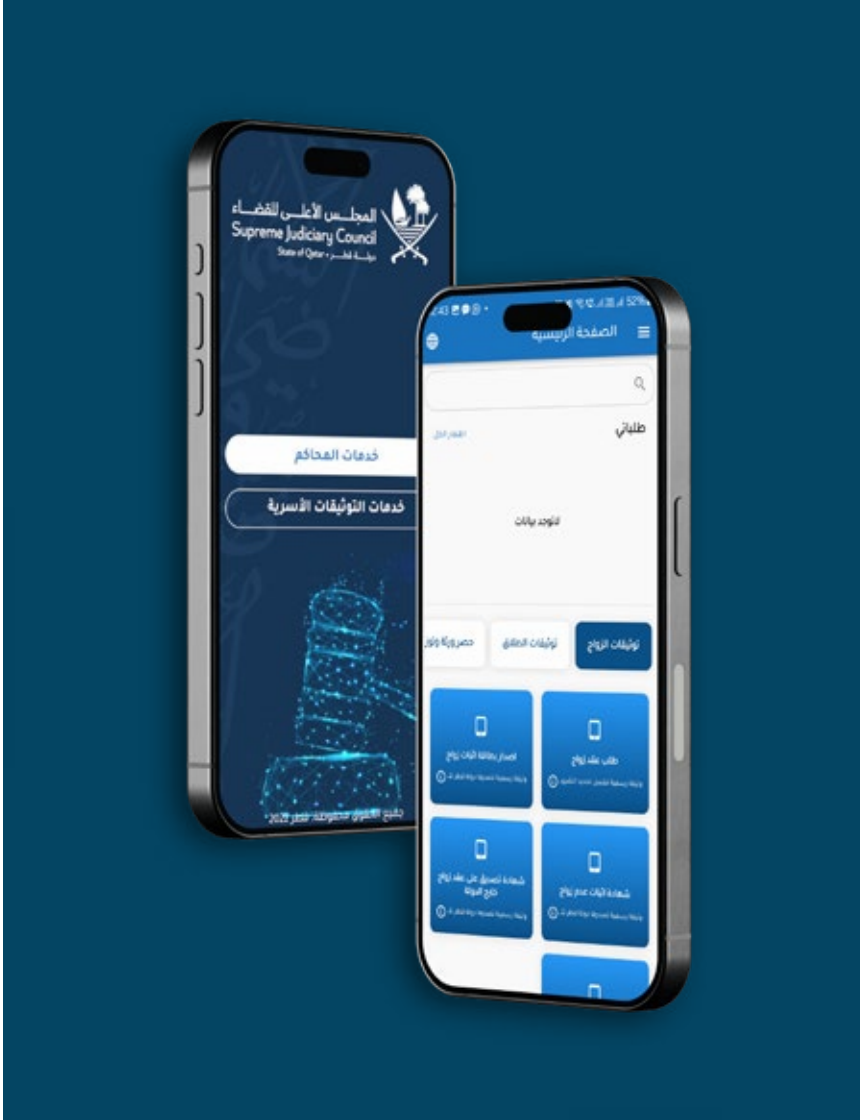
من خلال المسح الآلي لرمز الاستجابة السريعة

كافة خدمات المنظومة القضائية، وتيسير الحصول عليها، من أجل دعم سبل الوصول إلى العدالة الناجزة والمنشودة، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، فضلاً عن تسريع إجراءات التقاضي، بما يكفل إيصال الحقوق لأصحابها.

المحاكم، وما ورد بها من معلومات وبيانات قانونية وقضائية، بشكل آمن وسريع وسلس في آن واحد، وذلك من خلال المسح الآلي لرمز الاستجابة السريعة، الذي تتضمنه كل شهادة. وتأتي هذه الخدمة في إطار مسيرة التحول الرقمي، الهادفة إلى رقمنة

أطلق قسم العدالة الإلكترونية بالمجلس الأعلى للقضاء، خدمة جديدة عبر تطبيق المحاكم للجوال، تتمثل بالتحقق من الوثائق، حيث تتيح هذه الخدمة لجميع مستخدمي التطبيق التأكد من صحة الأحكام، ومحاضر الجلسات الصادرة عن نظام

إطلاق الخدمات المحدثّة للتوثيقات الأسرية



أجرت إدارة التوثيقات الأسرية، التابعة للمجلس الأعلى للقضاء تحديثاً لمسميات 4 خدمات إلكترونية توفرها الإدارة لجمهورها، عبر البوابة الخاصة بها وتطبيق الجوال، وذلك من باب الحرص على تسهيل وتبسيط الوصول لهذه الخدمات، من خلال مراعاة تقديم وصف دقيق ومباشر للخدمة المطلوبة لعامة المستفيدين. وتشمل قائمة الخدمات المحدثّة، خدمة إصدار شهادة التصديق على عقود الزواج، المبرمة خارج الدولة أياً كانت جنسية الزوجين، حيث تقدم هذه العقود للإدارة للتصديق عليها، لغرض العمل بها، وتقديمها للجهات المعنية داخل البلاد.

وخدمة إصدار شهادة استمرار الزوجية، وتتعلق بالطلبات المقدمة من الزوج أو الزوجة أو الجهات الخاصة وشبه الحكومية، بغرض إثبات استمرار العلاقة الزوجية، وتصدر بعد التحقق من عدم وجود وثيقة طلاق، أو حكم نهائي به.

وخدمة إصدار شهادة إثبات زواج، وتتعلق بالحالات التي لا يوجد لها عقد، أو في حال وجود عقد غير موثق ومصادق عليه، وتصدر هذه الشهادة بعد صدور حكم، أو قرار قضائي

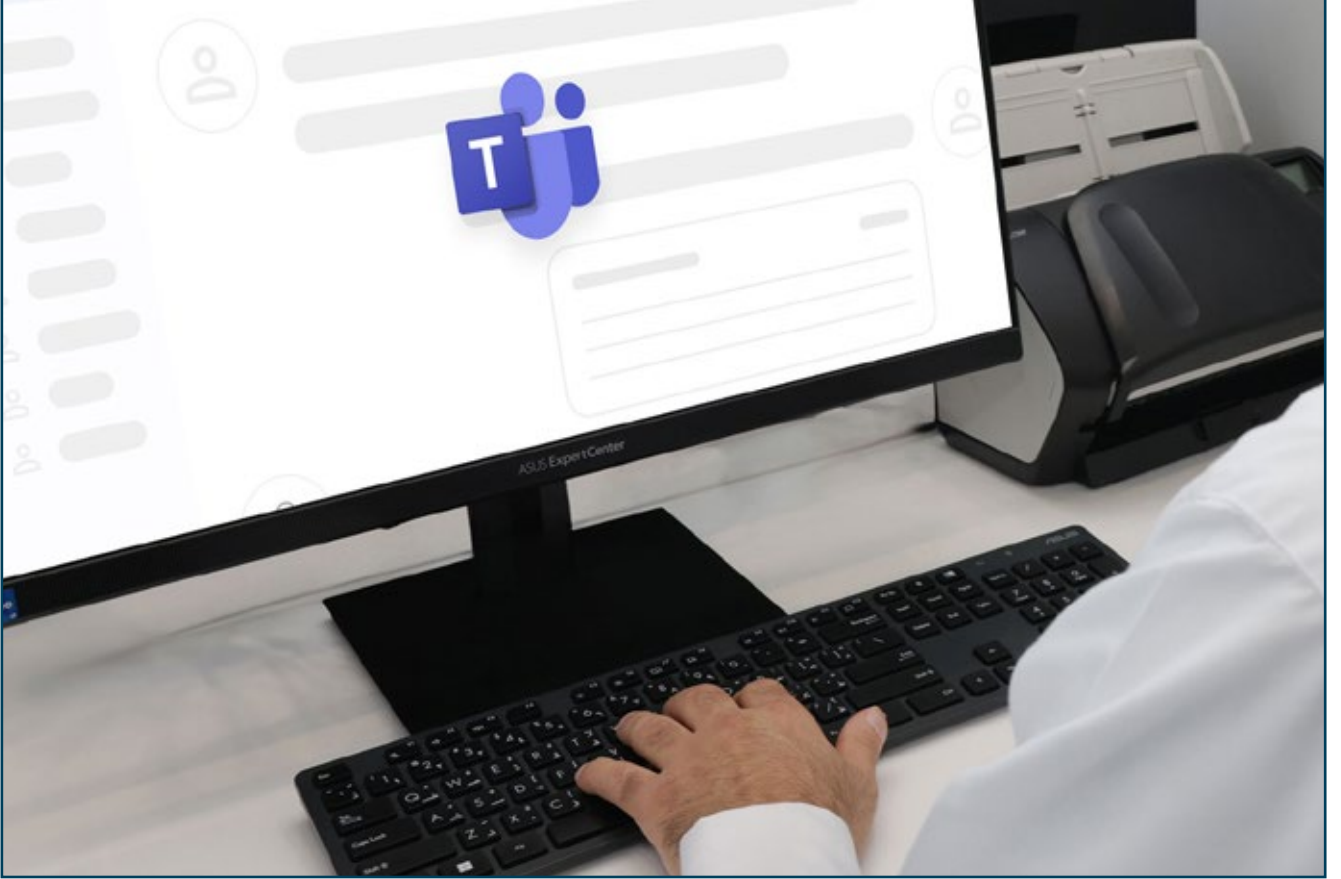
توفر قرابة 22 خدمة إلكترونية، من بينها: شهادة عدم ممانعة من السفر، وحصر ورثة وتوزيع التركة الرضائي، وشهادة آثار ومسكر، وعزل وكيل، وشهادة عدم ممانعة من استخراج جواز سفر، وشهادة إعالة الأقارب، وغيرها من الخدمات.

بإثبات الزواج. وخدمة بيان الحالة الاجتماعية للفرد (متزوج/ أعزب/ مطلق/ أرمل)، والخاصة بطلبات الجهات الحكومية، وهي خدمة متوفرة على منصة تبادل البيانات الحكومية، وبإمكان هذه الجهات الاطلاع عليها، والعمل بموجبها.

يذكر أن بوابة التوثيقات الأسرية



التوسع ببرمجيات التقاضي والاستماع للمتقاضين وعقد الجلسات عن بعد



فعلت هذه الخاصية، هي: دوائر الأسرة الجزئية الثالثة، والرابعة، والثامنة، والسادسة. وتأتي هذه الخطوة في إطار جهود تطوير الخدمات القضائية، ومواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة، سعياً لتوفير بيئة مريحة وفعالة للمتقاضين، تساهم في تسهيل حل النزاعات والخلافات الأسرية.. وتعكس حرص المجلس على سلامة البناء الأسري للمجتمع القطري.

لعملية التقاضي، ومن ثم تصل للأطراف المعنية تنبيهات وإشعارات متتالية، تُفيد ببدء الجلسة، وتدوين أسماء الحضور، وتبدأ بعدها عملية التداول، وسماع الأقوال، وتدوين المحاضر إلكترونياً. وقد تم تزويد القاعات المستخدمة لدعم هذه المبادرة بتجهيزات تقنية عالية الجودة تشمل الكاميرات، والميكروفونات، والسماعات، لضمان سلاسة سير الجلسات، وكفاءة التواصل بين جميع الأطراف، علماً بأن الدوائر التي

بهدف تحسين مستوى جودة الخدمات، والتسهيل على عموم المتقاضين، تطبق محكمة الأسرة منذ 1 أغسطس 2024، نظام الجلسات عن بُعد، وذلك من منطلق حرصها على تعزيز خصوصية القضايا التي تنظرها، وضمان السرية التامة للمتقاضين. وتنعقد جلسات التقاضي اليوم عبر برنامج Microsoft Teams، وبعد أخذ موافقة أطراف الدعوى عليها، يتم إبلاغهم بموعد وتاريخ الجلسة، في رسالة نصية تتضمن رابطاً إلكترونياً

يشارك فيها للمرة الأولى وتطبيق صارم لكافة المعايير

المجلس يواصل تحضيراته للمشاركة بجائزة قطر للتميز الحكومي النسخة الثانية

توعية المنتسبين
بأهداف الجائزة
وفئاتها المختلفة

فريق خاص لمتابعة
تطبيق معايير
الجائزة الرئيسية

تهدف المشاركة
إلى الارتقاء والتميز
بمستوى الأداء العام

جائزة قطر للتميز الحكومي نحو التميز في كل خطوة



الرسالة

تعزيز تجربة المتعاملين من خلال قيادة التحول
الحكومي المستدام بقدرات مبدعة وتمكين
ثقافة التميز في الجهات الحكومية



الرؤية

تميز حكومي مستدام ورائد عالمياً
بمعايير وطنية

- تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030
- تحقيق رؤية ورسالة المجلس الأعلى للقضاء
- تحقيق التفوق والريادة في الأداء الحكومي
- تمكين ثقافة التميز



الأهداف

تحقيق أعلى المعايير والارتقاء
والتميز بمستوى الأداء المؤسسي،
واستعداداً لها قام بتشكيل فريق
معني بمتابعة تطبيق كافة المعايير
الرئيسية للجائزة، وأبرزها التوجه
الريادي، والقيمة النوعية، والموارد
المؤسسية، والنتائج والأثر، حيث
سيستمر في تطبيقها حتى سبتمبر
2025.

الخدمة المدنية والتطوير الحكومي،
ضمن برنامج قطر للتميز الحكومي،
تنفيذاً لقرار صاحب السمو الشيخ
تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد
المفدى، حفظه الله ورعاه، رقم
(63) لسنة 2023، الخاص بإنشاء
هذا الجائزة.

وتعتبر مشاركة المجلس في هذه
الجائزة الأولى من نوعها، وتستهدف

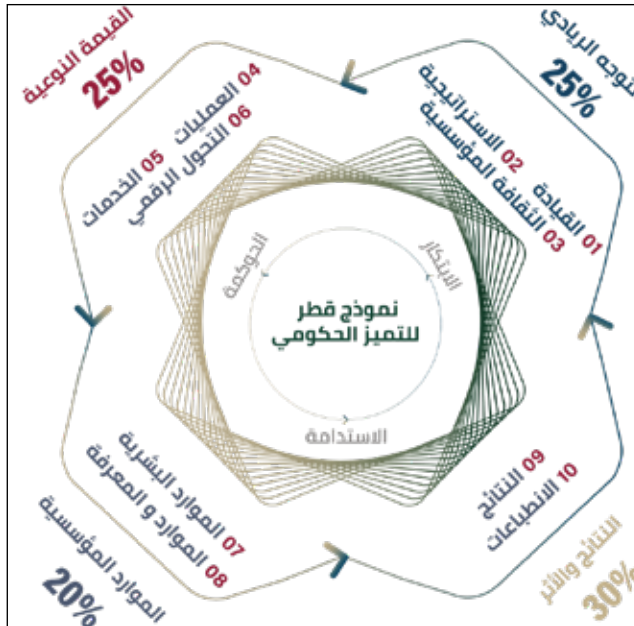
يواصل المجلس الأعلى للقضاء
استعداداته وتحضيراته للمشاركة
في النسخة الثانية من جائزة قطر
للتميز الحكومي، التي أطلقها ديوان

تخصية، حيث توزع الوزارات والجهات الحكومية المشاركة على (4) مجموعات، تنافس كل منها على جائزة ارتقاء، وجائزة التميز اللتين تمنحان للوزارات والجهات الحكومية التي تحقق أعلى مجموع درجات في كافة معايير نموذج قطر للتميز الحكومي. أما الجوائز الفرعية التخصصة فتشمل؛ جائزة الريادة في التحول المؤسسي، وجائزة الريادة في التجربة الشاملة، وجائزة الريادة في تنمية رأس المال البشري.

وذلك من خلال تكريم الإنجازات والجهود المتميزة لجميع الفئات المساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. ويتكون نموذج قطر للتميز الحكومي من (4) محاور أساسية، و (10) معايير رئيسة، و (38) معياراً فرعياً، وتتمثل المحاور الأساسية الأربع، في: التوجه الريادي، والقيمة النوعية، والموارد المؤسسية، والنتائج والأثر، علماً بأن عملية التقييم تكون بناء على (10) المعايير الرئيسة والفرعية سالفه الذكر. وتتألف جائزة قطر للتميز الحكومي من (7) فئات تتوزع على (4) جوائز رئيسة، و (3) جوائز فرعية

وفي إطار التحضيرات، أوفد المجلس ممثلين عنه للمشاركة وحضور الورش التدريبية الخاصة بها وذلك بالتعاون مع ديوان الخدمة، بالإضافة إلى عقد وتنظيم لقاءات مع قيادات المجلس، بهدف تعزيز الفهم العام لديهم حول البرنامج، وتعريفهم بآليات تطبيق معايير الجائزة. كما تم إعداد خطة إعلامية توعوية، بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة والاتصال. وتهدف الجائزة الى الارتقاء بمستوى جودة الأداء الحكومي، وتشجيع الجهات الحكومية والموظفين على التنافس في تطبيق أعلى معايير الجودة والتطوير والتميز في الأداء،

تعريف رؤساء المحاكم ومديري الإدارات بمتطلبات الجائزة



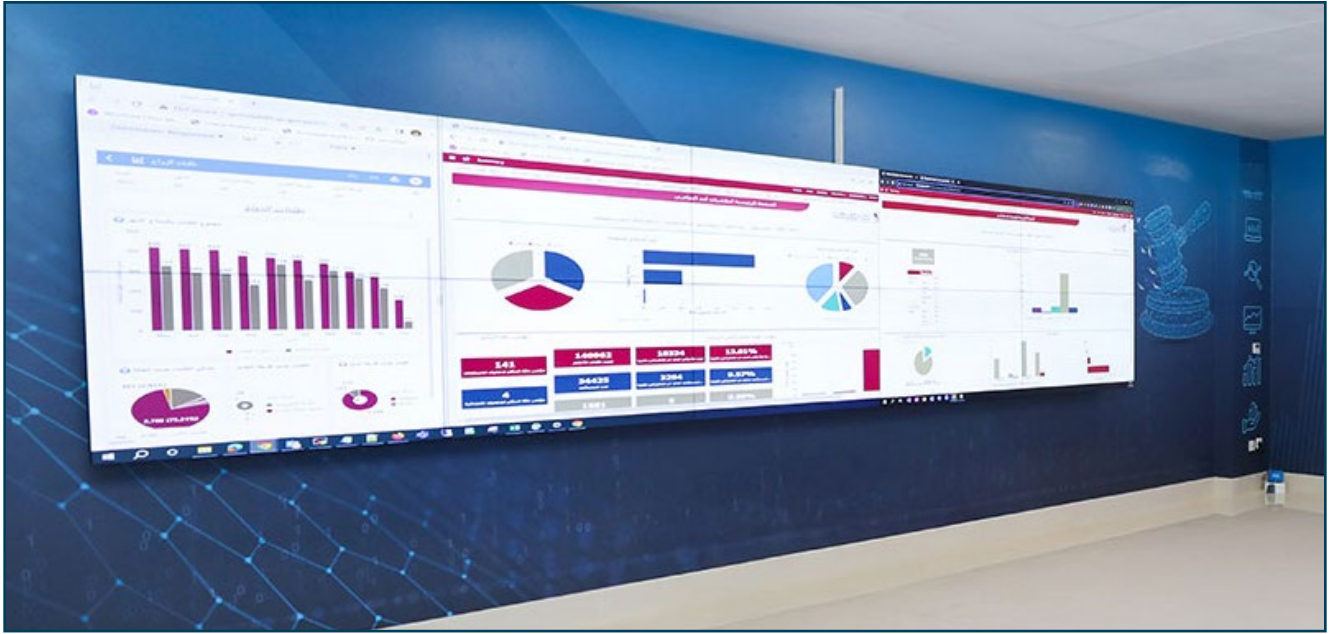
وفي سياق متصل، نظمت إدارة التخطيط والجودة يوم الاثنين 30 ديسمبر 2024، ورشة عمل لتعريف رؤساء ومديري المحاكم والإدارات بجائزة قطر للتميز الحكومي، الهادفة إلى الارتقاء بمستوى جودة الأداء الحكومي، وتشجيع الجهات الحكومية على التنافس في تطبيق أعلى معايير الجودة والتطوير والتميز بالأداء، من خلال تكريم الجهود المتميزة لجميع الفئات المساهمة في تحقيق الرؤية الوطنية لدولة قطر 2030.

إدارة الإحصاءات القضائية تطلق شاشة لمؤشرات المحاكم

منها لكافة المستخدمين. وستساهم الشاشة في تحسين الكفاءة التشغيلية وعملية صنع القرارات واتخاذها، إذ تتضمن مجموعة من المؤشرات الخاصة بطبيعة عمل المحاكم، وإدارة التوثيق الأسرية، والإعلانات القضائية، لا سيما وأن

المخولين بالوصول إلى الشاشة، في كل من المحاكم والإدارات المعنية، وتم فتح حسابات خاصة بهم، وإرسال بياناتها في رسائل نصية إلى هواتفهم المحمولة، على أن يتم لاحقاً عقد جلسات تعريفية لشرح محتوى الشاشة وكيفية الاستفادة

أطلقت إدارة الإحصاءات القضائية في 17 ديسمبر 2024، شاشة لمؤشرات المحاكم، عبر الصفحة الداخلية للمجلس الأعلى للقضاء، وذلك ضمن مشروع النظام الإحصائي، الخاص بقطاع شؤون الدعم القضائي. وحددت الإدارة صلاحيات المسؤولين



عدد من المؤشرات، التي تركز على قياس الفاعلية في الأداء، وجودة المخرجات، وتحديد التوقعات للفترة المستقبلية، بما يخدم رؤية المحكمة في تعزيز سبل العدالة الناجزة.

على إحصائيات وصفية حول حجم العمل المسجل والمنجز، وجوانب أخرى تتعلق بمستوى الأداء والكفاءة التشغيلية خلال فترة محددة. وسيتم في المرحلة المقبلة إضافة

المشروع يتضمن في مرحلته الأولى مجموعة من المؤشرات، التي تركز



متاحة عبر الموقع الإلكتروني للمجلس

تحديث موسوعي «التشريعات القطرية» و «إجراءات التقاضي»



للوصول إلى الموسوعة

 إجراءات التقاضي القطرية تهدف إلى توفير معلومات متخصصة إضافة إلى عملية الربط بالتشريع والإحالة إلى المواد. وتهدف أيضاً إلى سرعة تحقيق العدالة من خلال تيسير إلمام القاضي بالتشريعات المتصلة باختصاصات المحكمة التي يعمل بها وما طرأ عليها من تعديلات وتشريعات مرتبطة بها حيث تم تصنيف التشريعات بحسب تخصص القاضي و تم جمع النصوص المتأثرة في تشريعات متفرقة تحت عنوان واحد بما في ذلك من استثناءات أه قبه أ أحكام و ردت في غير الرابط	 التشريعات القطرية تحتوي موسوعة تشريعات قطر على جميع التشريعات القطرية وربطها بالأحكام الصادرة من محكمة التمييز والاستئناف، كما تتضمن عدة طرق للبحث وهي البحث بالترسلس الزمني أو رقم التشريع أو موضوع التشريع أو تصنيف التشريع أو السلطة مصدرة التشريع أو البحث بكلمة أو جملة في التشريع. الرابط
---	---

أصبحت متاحة عبر الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء، وتم تصنيفها وتبويبها حسب كل نوع تشريع، لتسهيل الاستفادة منها، وتيسير وصول الجميع إليها، بعيداً عن تحمل عناء البحث.

من تعديلات قانونية، عبر موسوعي «التشريعات القطرية» و «إجراءات التقاضي». وأشارت اللجنة إلى أن التعديلات التشريعية، التي صدرت في أعداد الجريدة الرسمية من 14 - 27،

أعلنت لجنة الموسوعات القضائية عن إجراء تحديث شامل ونوعي لموسوعي «التشريعات القطرية» و «إجراءات التقاضي»، وذلك بإدراج كافة التشريعات القطرية، وما طرأ مؤخراً على بعض موادها ونصوصها

مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية في تصريحات تلفزيونية:

93 ألف مشترك فعال بتطبيق مزادات المحاكم



تنفيذها بناء على الأحكام الواردة. ولفت مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية، ومدير إدارة أمانات المحاكم بمحكمة التنفيذ، إلى أن عدد المشتركين في التطبيق يتجاوز الـ 93 ألف مشترك فعال، يستطيعون في أي لحظة المشاركة بجميع المزادات، التي تعتبر اليوم محمية بحكم القانون.

واختتم السيد عثمان الحمود، مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية، حديثه بالإشارة إلى أن نقل المزادات للعالم الافتراضي جاء تنفيذاً لتوجهات المجلس الأعلى للقضاء، وضمن مبادرة تطوير العدالة، حيث يتماشى تطبيق المزادات مع عمليات تطوير إجراءات التقاضي، الهادفة إلى تسريع إيصال الحقوق إلى أصحابها.

حيث باتت عملية العرض تتم ببسر وسهولة تامة، وأصبحت الأصناف المعروضة أكثر تنوعاً، في ظل مسيرة التحول الرقمي للمجلس الأعلى للقضاء، حيث ساهمت مواكبة التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في تبسيط إجراءات تنفيذها، وتوفير أريحية تامة لعملية العرض.

وأشار الحمود إلى توظيف الذكاء الاصطناعي في تنظيم وعقد المزادات، حيث أصبحت محاضرها تصدر إلكترونياً، وتدار عن طريق قاضٍ وكاتب افتراضي، فضلاً عن ذلك أصبحت أقل كلفة، وأعلى جودة، مشيراً إلى أنها كانت تعقد في السابق بمعدل مزاد واحد سنوياً، واليوم 3 مزادات أسبوعياً، مؤكداً أن جميع الإمكانيات متوفرة ومتاحة للتوسع في

أكد السيد عثمان الحمود، مدير إدارة الإخلاءات والمزادات القضائية بمحكمة التنفيذ، نجاح تطبيق مزادات المحاكم في نقلها من التقليدية إلى العالم الافتراضي وجعلها أكثر شمولية، وشفافية، وتنوعاً في الأصناف المعروضة.

وقال في استضافتين تلفزيونيتين عبر برنامجي «حياتنا» على شاشة تلفزيون قطر، مساء الأربعاء، 25 ديسمبر 2024، و«تراحيب» على شاشة قناة الريان، مساء الأربعاء، 4 ديسمبر من العام نفسه، إن المزادات القضائية القطرية حققت مؤخراً نقلة نوعية





المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
دولة قطر • State of Qatar

خدمة تجديد الإقامة

متاحة الآن عبر المنصة الداخلية للمجلس
تحت أيقونة "طلبات إدارة الجوازات"



مع تحيات إدارة الخدمات الإدارية

للاستفسار والدعم: (44590944 / 44591399 / 44597227).



sjcgovqa



sjcgovqatar



www.sjc.gov.qa



16007

مركز الاتصال الموحد

5 دورات جديدة لـ «كوبايولوت»



وترجمة اللغات، إلى جانب تحضير منتسبي المجلس للاجتماعات، ومساعدتهم على العمل بفعالية. واختتمت الورش التدريبية بنقاش تفاعلي بين منتسبي المجلس ومختصي مايكروسوفت، حول المساعد الذكي، حيث شارك الجميع بتقديم الملاحظات والمقترحات التحسينية كل حسب تخصصه. يذكر أن إجمالي الدورات المنفذة حتى الآن بلغ 35 دورة، استفاد منها حوالي 470 موظفاً من مختلف الوحدات الإدارية، وفي ختام بعضها تم تكريم 30 سفيراً من سفراء الأداة، الذين تم ترشيحهم من قبل إدارات المجلس المختلفة سابقاً، إلى جانب المديرين التنفيذيين، وذلك تقديراً على تشجيعهم وتحفيزهم المستمر لمنتسبي وحداتهم على تفعيل استخدام الأداة في أعمالهم اليومية. وعقدت أولى الورش للسفراء كوبايولوت، خلال أغسطس 2024.

ثقافة الذكاء الاصطناعي، وتأهيل منتسبيه على أحدث تقنياته، والتوسع في توظيف تطبيقاته دعماً للمنظومة القضائية، واستكمالاً لمسيرة تطوير الخدمات الإلكترونية، بما يحقق تطلعات التحول الرقمي المأمول. وتعتبر هذه الدورات بمثابة تطبيق عملي على الأداة، بعد أن تلقى خلالها الموظفون شرحاً وافياً عن وظائفها المتعددة، حيث تم تزويدهم بمعلومات كافية عن كيفية الاستخدام المسؤول لها، وإكسابهم مهارات جديدة تعزز من مستوى إنتاجيتهم، وتطور إبداعاتهم، وصولاً إلى تحسين أدائهم اليومي للمهام. وتعد «كوبايولوت» أداة ذكية مضافة إلى حزمة تطبيقات مايكروسوفت 365، وتعمل كمساعد للمستخدم، وتقدم مجموعة خدمات متنوعة، وصممت هذه الأداة باستخدام الذكاء الاصطناعي؛ لفهم سياق المحتوى، وتقديم الملخصات،

نظمت إدارتها نظم المعلومات، والعلاقات العامة والاتصال، بالتعاون مع مايكروسوفت قطر سلسلة جديدة من الدورات والجلسات التخصصية والتعريفية بأداة المساعد الشخصي «كوبايولوت»، وذلك خلال الفترة بين 13 - 16 يناير 2025. وأقيمت هذه الدورات لمنتسبي 3 محاكم ابتدائية، هي: المدنية، والجنائية، والأسرة بالإضافة إلى محكمتي «الاستثمار والتجارة»، و«التنفيذ»، وجاءت بموجب الشراكة الثنائية بين المجلس الأعلى للقضاء والشركة، من أجل تدريب الموظفين، وإكسابهم معرفة كافية بالأداة، ودراية تامة باستخداماتها المتعددة. وتترجم حرص المجلس على نشر



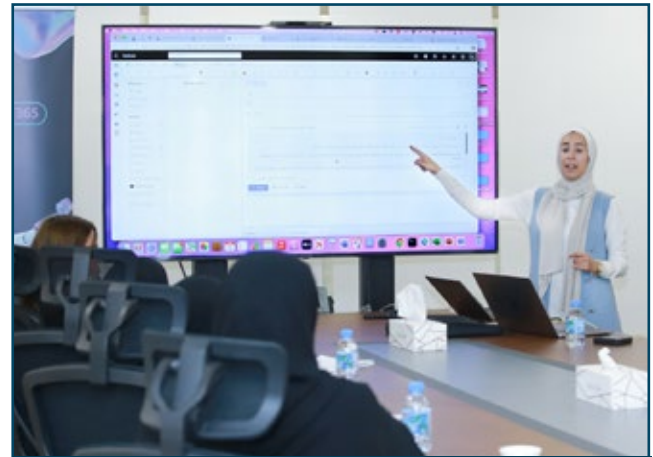
35 دورة نفذت حول الأداة حتى الآن



المحكمة المدنية



محكمة الإستثمار



المحكمة الجنائية



محكمة التنفيذ



محكمة الأسرة

الورش تعتبر تطبيقاً عملياً على مهام الأداة

شخصية مع المدرب. وبلغ عدد المستفيدين من الورش الوجيهة الأخيرة قرابة 120 منتسباً، من بينهم قضاة، كسعادة القاضي حمد المرواني، وسعادة القاضي الدكتور خالد الرومي، بالإضافة إلى مديري الإدارات والموظفين والموظفات. وفي ختامها، تم تكريم المشاركين في حفل أقيم بمنى حزم المرخية.

وقسمت سلسلة ورش «كوبايلوت» الجديدة إلى نوعين: وجاهية وفردية، وعقدت في مباني المحاكم، وخصصت لـ 3 فئات: المبتدئ، والمتوسط، والمتقدم، وتم خلالها تعريف المشاركين بأساسيات الأداة، والمهارات اللازمة للتعامل معها، وصولاً إلى الاستخدام الاحترافي. وتضمنت أيضاً جلسات عامة، وفردية، وجماعية، بالإضافة إلى عقد لقاءات



120 مشاركاً في السلسلة التدريبية الأخيرة



الأعمال الفنية نُفذت عبر «كوبايوت»

نص تعبيرى لحب الوطن، وأحمد عبدالناصر عن أفضل نص تعبيرى باللغة الإنجليزية. وكانت المسابقة عبارة عن أمر بأداة «كوبايوت» لإنشاء صورة تظهر مدى حب الموظفين لقطر، وكتابة نص تعبيرى باللغتين العربية والإنجليزية. وثمان الفائزون فكرة المسابقة التي عززت إبداعاتهم التقنية.

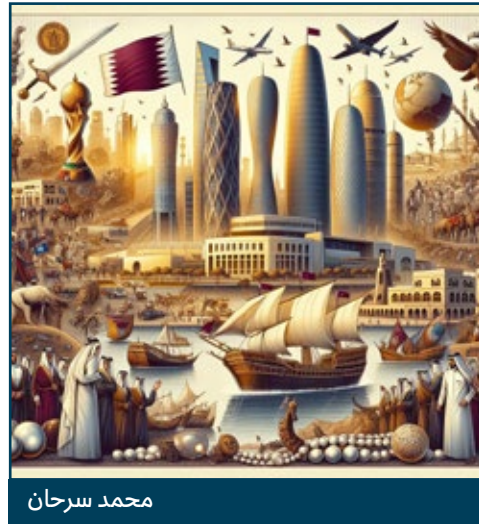
كرمت إدارة نظم المعلومات 3 فائزين بأول مسابقة وطنية ذكية، كانت قد أطلقتها في إطار احتفالات المجلس الأعلى للقضاء، باليوم الوطني لدولة قطر، تحت عنوان «عبر عن حبك لقطر»، باستخدام أداة المساعد الشخصي «كوبايوت»، حيث فاز بها كل من: محمد سرحان عن أفضل صورة تجسد حب قطر، وحنان الشمري عن أفضل



أحمد عبدالناصر



حنان الشمري



محمد سرحان

3 فائزين بأول مسابقة وطنية ذكاة للمجلس عبر كوبايلوت



قالوا عن صدى المحاكم

كان اختيار «صدى المحاكم» إسمًا للنشرة الداخلية الصادرة عن إدارة العلاقات العامة والاتصال، والموجهة لمنتسبي المجلس الأعلى للقضاء، اختياراً موفقاً وصائباً، لقياس صدى الخدمات والأداء المتميز لمختلف الإدارات والوحدات التابعة للمجلس، والمحاكم المنضوية تحت مظلته. وجاءت النشرة في إصدارها الجديد، لتضيف طرْحاً جديداً يواكب مسيرة التطوير والتحديث المستمر لمنظومتنا القضائية، وبما يتماشى مع المبادرة الوطنية لتطوير أنظمة العدالة، التي تم تدشينها في العام 2019، ويخدم الأهداف السامية للمجلس الأعلى للقضاء، الطامحة إلى بناء نظام قضائي وطني متطور، يعزز العدالة الناجزة، ويمهد سبل الوصول إليها. وتميز العدد السابق من النشرة (25) بالموضوعية في تناول وطرح الموضوعات وأنشطة المحاكم القطرية، حيث يساهم نشر مثل هذه الأخبار في ترسيخ ثقافة العدل والإنصاف، ورفع مستوى أداء القطاع العدلي، وتعزيز التنافسية والريادة في كافة المحاكم، وإثارة الدافعية والحماس بين الموظفين وذلك من خلال نشر أسماء المكرمين والمتميزين في أداء المهام الموكلة إليهم.



المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
دولة قطر • State of Qatar

نتطلع إلى مشاركاتكم ومساهماتكم



مع تحيات إدارة العلاقات العامة والاتصال

للتواصل والمشاركة: 44575361 | sjc.gov.qa



المجلس الأعلى للقضاء
Supreme Judiciary Council
دولة قطر • State of Qatar

سلطة قضائية مستقلة، معززة لسيادة القانون،
وضامنة للعدالة الناجزة.



16007

مركز الاتصال الموحد



sjcgovqa



sjcgovqatar



www.sjc.gov.qa